يسر إذاعة النهج الواضح أن تقدم مقالة بعنوان :

أُريدُ زَيْنَك

« رداً على مقالة العلامة عبدالمحسن العبّاد في تقريره لمسألة
إنكار المنكر على ولي الأمر علناً إذا صدر من ولي الأمر علناً »

بقلم الشيخ
محمد عثمان العنجري

الإثنين 3 صفر 1439 هـ
الموافق 23 أكتوبر 2017

" أُرِيدُ زَيْنَكَ "

ردّاً على مقالة العلامة عبد المحسن العباد في تقريره لمسألة إنكار المنكر على ولي الأمر علناً إذا صدر من ولي الأمر علناً

قال الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ قَالَ: "حَضَرْتُ نُعَيْمَ بْنَ حَمَّادٍ بِمِصْرَ فَجَعَلَ يَقْرَأُ كِتَابًا مِنْ تَصْنِيفِهِ، قَالَ: فَقَرَأَ مِنْهُ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: ثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، فَحَدَّثَ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ أَحَادِيثَ، قَالَ يَحْيَى: فَقُلْتُ لَهُ: لَيْسَ هَذَا عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، فَغَضِبَ وَقَالَ: تَرُدُّ عَلَيَّ؟ قَالَ: قُلْتُ: إِي وَاللَّهِ، **أُرِيدُ زَيْنَكَ**، فَأَبَى أَنْ يَرْجِعَ، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُهُ هَكَذَا لَا يَرْجِعُ قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ مَا سَمِعْتَ أَنْتَ هَذَا عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَلَا سَمِعَهَا ابْنُ الْمُبَارَكِ مِنِ ابْنِ عَوْنٍ قَطُّ، فَغَضِبَ وَغَضِبَ كُلُّ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَقَامَ نُعَيْمٌ فَدَخَلَ الْبَيْتَ، فَأَخْرَجَ صَحَائِفَ، فَجَعَلَ يَقُولُ وَهِيَ بِيَدِهِ: أَيْنَ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ لَيْسَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ؟ نَعَمْ، يَا زَكَرِيَّا غَلِطْتُ، وَكَانَتْ صَحَائِفَ فَغَلِطْتُ، فَجَعَلْتُ أَكْتُبُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، وَإِنَّمَا رَوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثَ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ غَيْرُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، فَرَجَعَ عَنْهَا" ا.هـ[1]

قرأت مقالاً للعلامة الشيخ عبد المحسن العباد البدر حفظه الله بعنوان: "وزير التعليم والتغريبيون يسعون بضراوة لتدمير بلاد الحرمين" بتاريخ ١٤٣٩/١/٩، ثم استطردت في قراءة الكثير من المقالات المشابهة في النقد العلني لولي الأمر ونوابه، وقد نشرها الشيخ حفظه الله في موقعه.

(1) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (146/1).

- ومما قرأت له وفقه الله مقالا بعنوان: "خطر الأندية الرياضية للفتيات" قال فيه: "**وليتق الله ولاة الأمر فلا يسمحوا بكل ما من شأنه حصول الانفلات من النساء**" اهـ[1]

- ومقالة أخرى بعنوان: "لا يجوز للمرأة الولاية على الرجال" كُتبت في حياة الملك عبد الله رحمه الله قال فيه: "وبناء على هذه الأدلة التي تقدمت فإن تعيين تلك المرأة نائبة لوزير التربية والتعليم غير جائز شرعا" ثم قال: "**والمأمول من خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله وقد قارب التسعين أو بلغها!!** كما في كتاب شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز رحمه الله للزركلي (1410/2) أمد الله في عمره على الخير وصلاحٍ وإصلاح. **المأمول منه حفظه الله إصدار الأوامر الكريمة بعمل على كل ما من شأنه المحافظة على المكاسب العظيمة التي ورثها الملك عبد العزيز رحمه الله**"ا.هـ[2]

- وعلى سبيل المثال لا الحصر أيضا ما كتبه حفظه الله في مقال له بعنوان: "استنوق الجمل واستديكت الدجاجة بمكر التغريبيين للبلاد السعودية" حيث قال فيها: "فقد كتبت كلمة بعنوان "بيان جناية التغريبيين على العهد السلماني والعهد الذي قبله" ... إلى أن قال الشيخ عبد المحسن العباد : **وأما أعظم جناية التغريبيين على العهد السلماني في سعيهم لإحداث هذه الأمور الستة السيئة فيه لا سيما آخرها الذي فيه ترئيس هاتين المرأتين على الرجال .....** " اهـ[3]

- ومما قرأت للشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله مقالاً بعنوان: "حقوق ولاة الأمر المسلمين النصح والدعاء لهم والسمع والطاعة في المعروف" فيه تأصيل وتقعيد لمسألة خالف فيها منهج أهل السنة، حيث قال: "**وإذا ظهرت أمور منكرة من مسئولين في الدولة أو غير مسئولين سواء في الصحف أو في غيرها فإن الواجب إنكار المنكر علانية كما كان ظهوره علانية**، ففي صحيح مسلم (177)

(1) للاطلاع اتبع الرابط http://al-abbaad.com/articles/10-1430-07-05
(2) للاطلاع اتبع الرابط: http://al-abbaad.com/articles/7-1430-03-02
(3) للاطلاع اتبع الرابط: http://al-abbaad.com/articles/194644

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان" اهـ[1]

فالشيخ عبد المحسن العباد بهذا التقرير والتأصيل والتقعيد قد جانب الصواب وأخطأ واستدل بدليل عام وترك الدليل الخاص، وفيما يلي الرد على خطأ ما أورده الشيخ العباد حفظه الله في مقالته لمسألة وجوب الإنكار العلني على نواب السلطان ومسئولي الدولة إذا كان منكرهم بالعلن، علماً أن الشيخ لم يقتصر إنكاره العلني على مسئولي الدولة فحسب؛ بل أنكر على السلطان علانية كما نقلت بعضه من مقالاته فيما سبق.

أولاً: الأدلة من الكتاب والسنة وآثار سلف الأمة في بيان خطأ الشيخ ومخالفة مقالاته للأدلة الشرعية:

1-قال الله تعالى: {أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ}[2].
فقد جاء عن عياض بن غنم رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبده علانية ولكن يأخذ بيده فيخلوا به فإن قبل منه فذاك، وإلا قد أدى الذي عليه".[3]

2-عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال: جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: إن ناسا من المصدقين يأتوننا فيظلموننا قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أرضوا مصدقيكم" قال جرير رضي

(1) للاطلاع على المقال كاملا اتبع الرابط: http://al-abbaad.com/articles/78-1433-07-09
(2) الأعراف: (68)
(3) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة وغيره وصححه الشيخ ابن باز والشيخ الألباني رحمه الله.

الله عنه : ما صدر عني مصدق منذ سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو عني راض. اهـ[1]

3- وعن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال: قيل له: ألا تدخل على عثمان فتكلمه؟ فقال: أترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم؟! والله لقد كلمته فيما بيني وبينه ما دون أن أفتتح أمراً لا أحب أن أكون أول من فتحه ا.هـ[2]

4-وعن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس رضي الله عنهما: آمر إمامي بالمعروف؟ فقال: "إن خشيت أن يقتلك فلا، فإن كنت فاعلاً ففيما بينك وبينه ولا تعب إمامك" ا.هـ[3]

5-وعن عبد الله بن أبي أوفى وهو ينصح سعيد بن جمهان: "إن كان السلطان يسمع منك فأته في بيته فأخبره بما تعلم فإن قبل منك وإلا فدعه فإنك لست بأعلم منه" ا.هـ[4]

6- وعن سعيد بن جمهان قال: أتيت عبد الله بن أبي أوفى وهو محجوب البصر، فسلمت عليه، قال لي: من أنت؟ فقلت: أنا سعيد بن جمهان. قال: فما فعل والدك؟ قال: قلت: قتلته الأزارقة. قال: لعن الله الأزارقة، لعن الله الأزارقة، حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كلاب النار. قال: قلت: الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها؟ قال: بلى الخوارج كلها. قال: قلت: فإن السلطان يظلم الناس ويفعل بهم. قال: فتناول يدي فغمزها بيده

(1) رواه مسلم (989)
(2) رواه البخاري ومسلم واللفظ لمسلم.
(3) أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة بسند حسن.
(4) حسنه الألباني رحمه الله.

غمزة شديدة، ثم قال: ويحك يا ابن جمهان عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم، إن كان السلطان يسمع منك فائته في بيته، فأخبره بما تعلم، فإن قبل منك، وإلا فدعه، فإنك لست بأعلم منه" ا.هـ[1]

7- عن شريح بن عبيد الحضرمي قال: "جلد عياض بن غنم صاحب دارا حين فتحت، فأغلظ له هشام بن حكيم القول حتى غضب عياض، ثم مكث ليالي فأتاه هشام بن حكيم فاعتذر إليه، ثم قال هشام لعياض: ألم تسمع النبي يقول: "إن من أشد الناس عذابا أشدهم عذابا في الدنيا للناس". فقال عياض بن غنم: يا هشام قد سمعنا ما سمعت ورأينا ما رأيت، أو لم تسمع رسول الله يقول: "من أراد أن ينصح لسلطان بأمر فلا يبد له علانية، ولكن ليأخذ بيده فيخلو به، فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدى الذي عليه". وإنك يا هشام لأنت الجريء إذ تجترئ على سلطان الله، فهلا خشيت أن يقتلك السلطان فتكون قتيل سلطان الله تبارك وتعالى؟ ا.هـ[2]

ثانياً: أقوال العلماء الواضحة الجلية في بيان خطأ الشيخ في مقالاته:

1- قال ابن أبي عاصم: "باب كيف نصيحة الرعية للولاة؟"
ثم ذكر الإمام حديث: "من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبده علانية ..." الحديث[3]

(1) رواه أحمد والطبراني وحسنه الألباني.
(2) أخرجه أحمد وابن أبي عاصم في كتاب السنة، وصححه الحاكم والألباني.
(3) السنة لابن أبي عاصم (273/2).

2- قالَ القاضي عِيَاض في تعليقه على كلام أسامة بن زيد رضي الله عنه: "مُرَاد أُسَامَة أَنَّهُ لَا يَفْتَح بَاب الْمُجَاهَرَة بِالنَّكِيرِ عَلَى الْإِمَام لِمَا يَخْشَى مِنْ عَاقِبَة ذَلِكَ ، بَلْ يَتَلَطَّف بِهِ وَيَنْصَحهُ سِرًّا فَذَلِكَ أَجْدَر بِالْقَبُولِ" اهـ[1]

3- قال ابن النحاس رحمه الله: "يختار الكلام مع السلطان في الخلوة على الكلام معه على رؤوس الأشهاد" ا.هـ[2]

4- قال الشوكاني رحمه الله: "ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن يناصحه ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد، بل كما ورد في الحديث أنه يأخذ بيده ويخلو به ويبذل له النصيحة ولا يذل سلطان الله" ا.هـ(3)

5- قال الشيخ السعدي رحمه الله: " وأما النصيحة لأئمة المسلمين، وهم ولاتهم من السلطان الأعظم إلى الأمير، إلى القاضي إلى جميع من لهم ولاية كبيرة أو صغيرة، فهؤلاء لما كانت مهماتهم وواجباتهم أعظم من غيرهم، وجب لهم من النصيحة بحسب مراتبهم ومقاماتهم، وذلك باعتقاد إمامتهم والاعتراف بولايتهم، ووجوب طاعتهم بالمعروف، وعدم الخروج عليهم، وحث الرعية على طاعتهم ولزوم أمرهم الذي لا يخالف أمر الله ورسوله، وبذل ما يستطيع الإنسان من نصيحتهم، وتوضيح ما خفي عليهم مما يحتاجون إليه في رعايتهم، كل بحسب حاله، والدعاء لهم بالصلاح والتوفيق، فإن صلاحهم صلاح لرعيتهم، واجتناب سبهم والقدح فيهم وإشاعة مثالبهم، فإن في ذلك شرا وضررا وفسادا كبيرا، فمن نصيحتهم: الحذر والتحذير من ذلك، وعلى من

(1) فتح الباري لابن حجر (52/13).
(2) تنبيه الغافلين: ص 64
(3) السيل الجرار: (4/ 556).

رأى منهما لا يحل أن ينبههم سرا لا علنا، بلطف وعبارة تليق بالمقام ويحصل بها المقصود، فإن هذا هو المطلوب في حق كل أحد وبالأخص ولاة الأمور، فإن تنبيههم على هذا الوجه فيه خير كثير، وذلك علامة الصدق والإخلاص " ا.هـ[1]

6- قال الشيخ الألباني رحمه الله في تعليقه على كلام أسامة بن زيد رضي الله عنه: "يعني المجاهرة بالإنكار على الأمراء في الملأ لأن في الإنكار جهارا ما يخشى عاقبته، كما اتفق في الإنكار على عثمان جهارا إذ نشأ عنه قتله" ا.هـ(2)

7- قال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: "فالنصح يكون بالأسلوب الحسن والكتابة المفيدة والمشافهة المفيدة، وليس من النصح التشهير بعيوب الناس، ولا بانتقاد الدولة على المنابر ونحوها، لكن النصح أن تسعى بكل ما يزيل الشر ويثبت الخير بالطرق الحكيمة وبالوسائل التي يرضاها الله عز وجل" ا.هـ[3]

8- وقال الشيخ ابن باز رحمه الله عن حال الناس بالنسبة لولاتهم: "...فإن بعض الناس ديدنه في كل مجلس يجلسه الكلام في ولاة الأمور والوقوع في أعراضهم ونشر مساوئهم وأخطائهم معرضاً بذلك عمّا لهم من محاسن أو صواب ولا ريب أن سلك هذا الطريق والوقوع في الأعراض لا يزيد الأمر

(1) الرياض الناضرة: ص 41
(2) مختصر صحيح مسلم تحقيق الألباني: (335/2)
(3) كلمة ألقاها سماحة الشيخ في اللقاء المفتوح بجدة في فندق ماريوت مساء الأربعاء 1412/7/25هـ ونشرت في الصحف المحلية ومنها «المدينة» يوم السبت 1414/7/28هـ

إلا شدة فإنه لا يحل مشكلاً ولا يرفع مظلمة وإنما يزيد البلاء بلاء ويوجب بغض الولاة وكراهتهم وعدم تنفيذ أوامرهم التي يجب طاعتهم فيها ..." ا.هـ[1]

9- وقال الشيخ ابن باز رحمه الله: "ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة وذكر ذلك على المنابر، لأن ذلك يفضي إلى الانقلابات، وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخروج الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عند السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير وإنكار المنكر يكون من دون ذكر الفاعل، فينكر الزنى وينكر الخمر وينكر الربا من دون ذكر من فعله، ويكفي إنكار المعاصي والتحذير منها من غير أن فلانا يفعلها، لا حاكم ولا غير حاكم. ولما وقعت الفتنة في عهد عثمان، قال بعض الناس لأسامة بن زيد رضي الله عنه: ألا تنكر على عثمان؟ قال: أنكر عليه عند الناس؟! لكن أنكر عليه بيني وبينه، ولا أفتح باب شر على الناس. ولما فتحوا الشر في زمن عثمان رضي الله عنه وأنكروا على عثمان جهرة، تمت الفتنة القتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية وقتل عثمان وعلي بأسباب ذلك، وقتل جمع كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلني وذكر العيوب علناً، حتى أبغض الناس ولي أمرهم وحتى قتلوه، نسأل الله العافية" ا.هـ[2]

10- وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: "الله الله في فهم منهج السلف الصالح في التعامل مع السلطان وأن لا يتخذ من أخطاء السلطان سبيلاً لإثارة الناس وإلى تنفير القلوب عن ولاة الأمور فهذا عين المفسدة وأحد الأسس التي تحصل بها

(1) كلمة ألقاها سماحة الشيخ في اللقاء المفتوح بجدة في فندق ماريوت مساء الأربعاء 1412/7/25هـ ونشرت في الصحف المحلية ومنها «المدينة» يوم السبت 1414/7/28هـ

(2) حقوق الراعي والرعية: ص 27 – 28

الفتنة بين الناس كما أن ملء القلوب على ولاة الأمر يحدث الشر والفتنة والفوضى وكذا ملء القلوب على العلماء يحدث التقليل من شأن العلماء وبالتالي التقليل من الشريعة التي يحملونها فإذا حاول أحد أن يقلل من هيبة العلماء وهيبة ولاة الأمر ضاع الشرع والأمن لأن الناس إن تكلم العلماء لم يثقوا بكلامهم وإن تكلم الأمراء تمردوا على كلامهم وحصل الشر والفساد " ا.هـ[1]

11- وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: " فنواب ولي الأمر من الوزراء والأمراء والمدراء ورؤساء الدوائر وما أشبه ذلك، كلهم طاعتهم داخلة في طاعة الإمام، لأن هؤلاء يأخذون بتوجيهاته وأوامره، فما أمروا به فله حكم ما أمر به، لا يجوز التمرد عليهم ولا معصيتهم إلا في معصية الله، ولكن إذا أخطئوا أو ضلوا فلنا أن نرفع الأمر إلى من فوقهم، فإن استقام وأقامهم فذاك وإلا فإلى من فوقه حتى تنتهي إلى الإمام، فإذا انتهت إلى الإمام حينئذ وقفنا " ا.هـ[2]

بعد ذكر الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وذكر كلام العلماء الواضح في بيان أن منهج أهل السنة فيه سلامة الأمة من الفتن والخروج والشرور والطغيان ، وهو ما أكده لنا أئمة أهل السنة ومن ذلك الإمام إبن أبي عاصم في كتابه العقدي " السنة " بقوله رحمه الله :" باب كيف نصيحة الرعية للولاة ؟ " فذكر الإمام حديث: " من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبده علانية ...." وحديث: "من كانت عنده نصيحة لذي سلطان فليأخذ ...."

(1) من شريط: "نصيحة مهمة لشباب الأمة".
(2) اتبع الرابط الصوتي من موقع النهج الواضح: http://ar.alnahj.net/audio/911

فهذا التبويب بطريقة السؤال بقوله: "كيف نصيحة الرعية للولاة؟" فيه منهج أهل السنة في الإنكار على ذي سلطان، وذكر رحمه الله الأحاديث الخاصة المقيدة للأدلة العامة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إنما فعل ذلك، رحمه الله، لخطر وعظم هذا الأمر ولبيان منهج أهل السنة بوضوح وجلاء، وفيه تحقيق الفرقان المباين عن سائر الفرق والملل والنحل في هذا الأصل السني المبين.

فالمقرر عند أهل السنة أن النصيحة لذي سلطان كالرئيس أو الحاكم أو الإمام ووزرائه وأمرائه ونوابه لا تكون إلا سراً، فإن التشهير بمنكرات وعيوب الحكام أو الوزراء أو الأمراء أو نواب السلطان أو مسئولي الدولة مخالف لشرع الله ويفضي إلى الفتن والخروج، كما أنه تنفيرٌ للقلوب وملؤٌ لها بالشرور والفتن، فالنصح العلني لولي الأمر أو نوابه يضعف عقيدة السمع والطاعة، ومعالجة المنكر لا تكون بمخالفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم، وقد قال تعالى: {فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا}[1]، فإن مسألة الإنكار على ذي سلطان وما يحاط بها من أمور هي مسألة عقدية، ويجب على السني، عالماً كان أو طالب علم أو عاميا، أن لا يخرج عن شرع الله، كما أبرزتُ في مقالتي هذه مسألة مهمة وهي أن الوزراء ومسئولي الدولة هم نواب ولي الأمر، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي"[2]، وقد نقلت من كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في توضيح هذه المسألة قوله: " فنواب ولي الأمر من الوزراء والأمراء والمدراء ورؤساء الدوائر وما أشبه ذلك، كلهم طاعتهم داخلة في طاعة الإمام، لأن هؤلاء يأخذون بتوجيهاته وأوامره، فما أمروا به فله حكم ما أمر به، لا يجوز التمرد عليهم

(1) النساء: (65)
(2) رواه مسلم: (1835)

ولا معصيتهم إلا في معصية الله، ولكن إذا أخطئوا أو ضلوا فلنا أن نرفع الأمر إلى من فوقهم، فإن استقام وأقامهم فذاك وإلا فإلى من فوقه حتى تنتهي إلى الإمام، فإذا انتهت إلى الإمام حينئذ وقفنا" ا.هـ

وأيضاً أنقل لكم كلام الشيخ صالح الفوزان حفظه الله حين سئل: هل يجوز انتقاد الدوائر الحكومية والقائمين عليها من وزراء، وذلك من باب الإصلاح وتوضيح الخلل أمام عامة الناس؟

فكان جوابه: "الانتقاد الذي يُقصد به التجريح ويُقصد به تنقُّص المسئولين والتماس عيوبهم، هذا لا يجوز. أما انتقادها الذي يُبلَّغ للمسئولين من أجل أن يُصلِحوها، فلا بأس بذلك؛ أنه يقول: الدائرة الفلانية فيها كذا، فيها خلل، المسئول فيها فيه كذا؛ عند ولي الأمر ما هو عند الناس. يتكلم في الدوائر وفي المسئولين عند الناس؛ هذه غيبة، ومع الغيبة فيها إفساد؛ لأنها قد تسبب مثلًا معصية ولي الأمر واحتقار ولي الأمر أو ما أشبه ذلك، فهذا شأن الخوارج، هذا من صفات الخوارج" ا.هـ[1]

ولتتضح المسألة أنقل ما رواه الآجري من **قصة ابن سبأ** عندما أراد الخروج على الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقد خاطب ابن سبأ مؤيديه بقوله: "فَانْهَضُوا فِي هَذَا الْأَمْرِ [أي خطة الخروج والانقلاب على عثمان رضي الله عنه] فَحَرِّكُوهُ [أي حركوا الثورة عليه من خلال نقد نوابه وأمرائه] **وابدئوا بالطَّعْن عَلَى أُمَرَائِكُمْ، وَأَظْهِرُوا الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، واسْتَمِيلُوا النَّاسَ**، وَادْعُوا إِلَى هَذَا الْأَمْرِ، فَبَثَّ دُعَاةً، وَكَاتَبَ مَنْ كَانَ اسْتَفْسَدَ فِي الْأَمْصَارِ وَكَاتَبُوهُ، وَدَعَوْا فِي السِّيْرِ إِلَى مَا عَلَيْهِ رَأْيُهُمْ، وَأَظْهَرُوا الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، **وَجَعَلُوا يَكْتُبُونَ إِلَى الْأَمْصَارِ بِكُتُبٍ يَضَعُونَهَا فِي عُيُوبِ وُلَاتِهِمْ، وَيُكَاتِبُهُمْ إِخْوَانُهُمْ بِمِثْلِ ذَلِكَ**، وَيَكْتُبُ أَهْلُ كُلِّ مِصْرٍ إِلَى أَهْلِ مِصْرٍ آخَرَ بِمَا يَصْنَعُونَ، فَيَقْرَأُهُ أُولَئِكَ فِي أَمْصَارِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ فِي

(1) للاستماع للمادة اتبع الرابط من موقع النهج الواضح: http://ar.alnahj.net/audio/1444

أَمْصَارِهِمْ، حَتَّى يَنَالُوا بِذَلِكَ الْمَدِينَةَ، **وَأَوْسَعُوا الْأَرْضَ إِذَاعَةً وَهُمْ يُرِيدُونَ غَيْرَ مَا يُظْهِرُونَ، وَيَسْتُرُونَ غَيْرَ مَا يَرَوْنَ**" ا.هـ[1]

وختاماً ...

عن عَبْد الرحمن بْن أبي حاتم، قال: حضر عند أبي زرعة مُحَمَّد بْن مسلم، والفضل بْن العباس -المعروف بالصايغ-، فجرى بينهما مذاكرة، فذكر مُحَمَّد بْن مسلم حديثا، فأنكر فضلك الصايغ، فَقَالَ: يا أبا عَبْد اللَّهِ، ليس هكذا هو، فَقَالَ: كيف هو؟ فذكر رواية أخرى، فَقَالَ مُحَمَّد بْن مسلم: بل الصحيح ما قلتُ، والخطأ ما قلتَ، قال: فضلك، فأبو زرعة الحاكم بيننا، فَقَالَ مُحَمَّد بْن مسلم لأبي زرعة: أيش يقول أينا المخطئ؟ فسكت أَبُو زرعة ولم يجب، فَقَالَ مُحَمَّد بْن مسلم: ما لك تسكت؟ تكلم، فجعل أَبُو زرعة يتغافل، فألح عليه مُحَمَّد بْن مسلم، وقال: لا أعرف لسكوتك معنى، إن كنت أنا المخطئ فأخبر، وإن كَانَ هو المخطئ فأخبر، فَقَالَ: هاتوا أبا الْقَاسِم بْن أخي، فدُعي به، فَقَالَ: اذهب فادخل بيت الكتب، فدع القِمطرَ الأول، والقِمطرَ الثاني، والقِمطرَ الثالث، وعد ستة عشر جزءا، وائتني بالجزء السابع عشر، فذهب، فجاءنا بالدفتر، فدفعه إليه، فأخذ أَبُو زرعة فتصفح الأوراق، وأخرج الحديث، ودفعه إلي مُحَمَّد بْن مسلم، فقرأه مُحَمَّد بْن مسلم، فَقَالَ : **نعم غلطنا ، فكان ماذا ؟** " ا.هـ[2]

وعن عبد الرحمن بن مهدي قال: "ذاكرت عبيد الله بن الحسن القاضي بحديث، وهو يومئذ قاض، فخالفني، فدخلت عليه وعنده الناس سماطين -أي صفين- فقال لي: **ذلك**

(1) الشريعة للآجري: (106/4)
(2) تاريخ دمشق لابن عساكر: (38 / 24)

الحديث كما قلتَ أنت، وأنا أرجع عن قولي صاغرًا، ثم قال: لأن أكون ذنبا في الحق أحب إلى أن أكون رأسا في الباطل" اهـ[1]

وزينك يا شيخنا الفاضل هدف لنا فأذكركم ونفسي بقول معاذ بن جبل رضي الله عنه: "وأحذركم زيغة الحكيم فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم وقد يقول المنافق كلمة الحق. قال: قلت لمعاذ: ما يدريني رحمك الله أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة وأن المنافق قد يقول كلمة الحق؟ قال: بلى، **اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال لها: ما هذه؟!** ولا يثنينك ذلك عنه ، فإنه لعله أن يراجع وتلق الحق إذا سمعته فإن على الحق نورا" ا.هـ[2]

وقال شيخ الإسلام: "إن الله سبحانه كما غفر للمجتهد إذا أخطأ، غفر للجاهل إذا أخطأ ولم يمكنه التعلم، بل المفسدة التي تحصل بفعل واحد من العامة محرماً لم يعلم تحريمه ولم يمكنه معرفة تحريمه، أقل بكثير من المفسدة التي تنشأ من إحلال بعض الأئمة لما قد حرمه الشارع، وهو لم يعلم تحريمه ولم يمكنه معرفة تحريمه، ولهذا قيل: احذروا زلة العَالِمِ فإنه إذا زل زل بزلته عَالَمٌ" ا.هـ[3]

وعَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ قَالَ: قَــالَ لِي عُمَرُ: "هَلْ تَعْرِفُ مَا يَهْدِمُ الإِسْلاَمَ؟؛ قَالَ: قُلْتُ: لاَ. قَالَ: يهدمه زَلَّةُ الْعَالِمِ، وَجِدَالُ الْمُنَافِقِ بِالْكِتَابِ، وَحُكْمُ الأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ" ا.هـ[4]

فالتراجع عن الخطأ دين، وهو من هدي أئمة أهل السنة علماء أهل الأثر، ولا يجوز متابعة العالم السني في خطئه، فلا تكون زلة العالم السني ذريعة للهوى فإن متبع الهوى من يعلم الحق ويعاند، وقال ابن قيم الجوزية: "... مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَخُوفَ

(1) تهذيب الكمال للمزي: (35/19).
(2) رواه أبو داود وصححه الألباني.
(3) مجموع الفتاوى: (274/20).
(4) صححه الألباني في مشكاة المصابيح برقم: (269).

في زَلَّةِ الْعَالِمِ تَقْلِيدُهُ فيها إذْ لَوْلَا التَّقْلِيدُ لم يَخَفْ من زَلَّةِ الْعَالِمِ على غَيْرِهِ . فإذا عَرَفَ أنها زَلَّةً لم يَجُزْ له أَنْ يَتْبَعَهُ فيها بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ" ا.هـ[1]

ولابد لي أن أذكر في خاتمتي ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بقوله:

"*نعوذ* بالله سبحانه مما يفضي إلى الوقيعة في أعراض الأئمة، أو انتقاص أحد منهم، أو عدم المعرفة بمقاديرهم وفضلهم، أو محادتهم وترك محبتهم و موالاتهم، ونرجو من الله سبحانه أن نكون ممن يحبهم ويواليهم ويعرف من حقوقهم وفضلهم ما لا يعرفه أكثر الأتباع، وأن يكون نصيبنا من ذلك أوفر نصيب وأعظم حظ، ولا حول ولا قوة إلا بالله" ا.هـ[2]

فنسأل الله لنا جميعاً التوفيق والسداد، وأن نعتصم بما كان عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، رضوان الله عليهم أجمعين، وأن يثبتنا تعالى على ذلك جميعاً إلى يوم أن نلقاه، اللهم آمين.

كتبه الشيخ : محمد عثمان العنجري
الإثنين الموافق 3 صفر 1439 هـ
23 أكتوبر 2017

(1) إعلام الموقعين : (192/2)
(2) الفتاوى الكبرى : (٩٢/٦)